

## مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

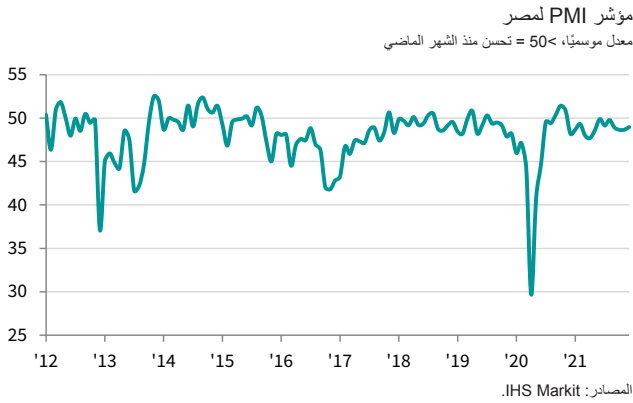
### تراجع ضغوط التضخم على مستوى القطاع غير المنتج للنفط في ديسمبر

#### النتائج الأساسية:

ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات بمعدلات أبطأ

النشاط التجاري يقترب من الاستقرار

تراجع التوظيف في ظل انخفاض المبيعات وضعف التوقعات المستقبلية



تم جمع البيانات خلال الفترة من 6 إلى 15 ديسمبر 2021.

#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"أعطى أحدث مؤشر مدراء المشتريات في مصر ثقة متزايدة بأن ضغوط التضخم بلغت ذروتها في وقت سابق من الربع الرابع وبدأت الآن في التراجع. فقد ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأبطأ معدل منذ شهر سبتمبر، في حين كان الانخفاض الشهري للتضخم هو أسرع انخفاض مسجل في أكثر من ثلاث سنوات. سلطت الشركات الضوء على تراجع تأثير تكاليف المواد الخام، حيث ساعدت التخفيضات في أسعار السلع العالمية الموردين على تعديل أسعارهم.

"ومع ذلك، استمرت أسعار البيع المرتفعة في التأثير سلبًا على حجم الأعمال الجديدة التي انخفضت للشهر الرابع على التوالي. كما انخفض الإنتاج، على الرغم من أن المؤشر الفرعي اقترب من علامة الاستقرار (50.0 نقطة) وكان أعلى من اتجاهه على المدى الطويل.

"أظهرت بيانات التوقعات المستقبلية أن الشركات ظلت متشائمة نسبيًا في شهر ديسمبر بشأن تطلعاتها المستقبلية، ولم يرتفع مستوى الثقة إلا بشكل طفيف فقط عن مستوى شهر نوفمبر الأدنى في 12 شهرًا. ونأمل أن يؤدي استمرار انخفاض الضغوط التضخمية إلى تعزيز التفاؤل بشأن النشاط المستقبلي."

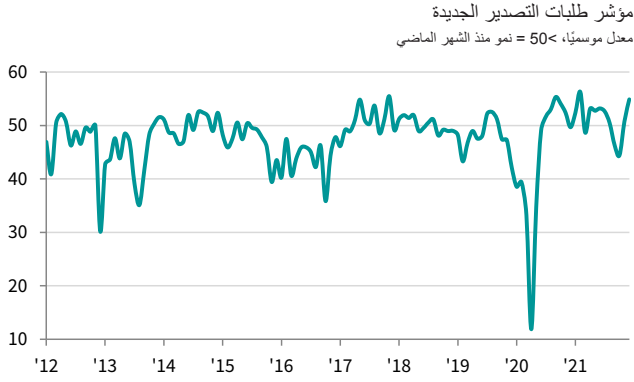
شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط انخفاضاً في ضغوط الأسعار في الشهر الأخير من عام 2021، وفقاً لأحدث أرقام صدرت عن مؤشر مدراء المشتريات. وقد أدى تراجع زيادات تكاليف الشراء والأجور إلى أكبر تباطؤ في تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج في أكثر من ثلاث سنوات، في حين ارتفعت أسعار الإنتاج أيضاً بمستوى أقل. اقترب النشاط التجاري من الاستقرار، على الرغم من استمرار انخفاض الطلبات الجديدة بسبب ارتفاع الأسعار وضعف الطلب. ارتفعت توقعات الشركات منذ شهر نوفمبر لكنها ظلت عند مستوى ضعيف نسبياً.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً في شهر ديسمبر إلى أعلى مستوياته في أربعة أشهر. فقد ارتفع المؤشر من 48.7 نقطة في شهر نوفمبر إلى 49.0 نقطة في شهر ديسمبر، واقترب من المستوى المحايد (50.0 نقطة) وكان أعلى من متوسط السلسلة (48.2 نقطة) على المدى الطويل (منذ شهر أبريل 2011).

وكما هو الحال منذ شهر سبتمبر، تقلص الإنتاج والطلبات الجديدة في القطاع غير المنتج للنفط في فترة الدراسة الأخيرة، لكن معدلات الانخفاض كانت أضعف معدلات مسجلة في ثلاثة أشهر. واصل أعضاء لجنة الدراسة تسليط الضوء على ضعف طلب العملاء الذي ارتبط جزئياً بارتفاع أسعار البيع من ناحية أخرى، أدى التحسن في النشاط السياحي إلى دعم الأعمال الجديدة، فضلاً عن الارتفاع الحاد في طلبات التصدير الذي كان الأقوى منذ شهر فبراير.

بعد ارتفاعه إلى أعلى مستوى له في أكثر من ثلاث سنوات خلال شهر أكتوبر، تراجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج مرة أخرى خلال شهر ديسمبر. وكان الانخفاض في المؤشر المعني هو الأسرع منذ شهر أكتوبر 2018، مدفوعاً بتباطؤ تضخم تكلفة المشتريات بالإضافة تراجع زيادة الأجور. ومع ذلك، ظلت ضغوط الأسعار قوية بشكل عام، مما دفع الشركات إلى رفع أسعار البيع بوتيرة قوية.

تابع...



المصادر: IHS Markit.

وعلى الرغم من تحسن مؤشرات الأسعار، تراجعت الثقة في الأعمال التجارية بين الشركات غير المنتجة للنقط في شهر ديسمبر، حيث ارتفعت بشكل جزئي فقط عن مستوى شهر نوفمبر الذي كان الأدنى في فترة عام. قدّم ما يقرب من 23% من الشركات نظرة مستقبلية إيجابية، حيث تعارضت الآمال في التعافي من الوباء مع المخاوف بشأن المتحور أو ميكرون وتأثير ارتفاع الأسعار.

تزامن ضعف مستوى ثقة الشركات مع مزيد من الانخفاض في التوظيف في الشركات المصرية، حيث أشارت الشركات إلى أن انخفاض المبيعات والارتفاع الطفيف نسبيًا في الأعمال المترابطة أثر على نشاط التوظيف. ومع ذلك، كان معدل تخفيض الوظائف أضعف مما كان عليه في الشهر السابق وكان مدفوعًا إلى حد كبير بقرارات عدم استبدال الموظفين الذين تركوا العمل طواعية.

ازداد طول مواعيد التسليم للشهر الثاني على التوالي في شهر ديسمبر، حيث وجدت الشركات أن مشكلات الشحن العالمية تحول دون تحسن أداء الموردين. ومع ذلك، كان التدهور العام في سلاسل التوريد هامشيًا وأضعف قليلاً مما كان عليه في شهر نوفمبر.

وأخيراً، كانت هناك زيادة متجددة في النشاط الشرائي مع نهاية العام. وأشارت بعض الشركات إلى بذلها جهودًا لزيادة مخزونها، على الرغم من أن تأخيرات الإمداد والطلبات المعلقة أدت إلى السحب من المخزون للشهر الخامس على التوالي.

### تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 1491 461 002

[david.owen@ihsmarkit.com](mailto:david.owen@ihsmarkit.com)

جوانا فيكرز

اتصالات الشركات

IHS Markit

هاتف: +44 207 260 2234

[joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com)

**نبذة عن IHS Markit** (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2022. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com) لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقررتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر ديسمبر 2021 في الفترة من 6-15 ديسمبر 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit و Purchasing Managers' Index™ و PMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.